● أخبار قصيرة



بوتين يدعو لتعزيز الأمن والاستقرار في رابطة الدول المستقلة

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أهمية تعزيز الأمن والاستقرار في فضاء رابطة الدول المستقلة، في ظل تعقّد الأوضاع الجيوسياسية وتفاقم النزاعات في مناطق مختلفة من العالم. ودعا، في رسالة وجهها إلى أمناء مجالس الأمن بالدول الأعضاء، وتلاها سكرتير مجلس الأمن الروسي سيرغي شويغو، إلى الاستفادة من الإمكانات التحليلية والاستشرافية لتعزيز سيادة الدول وضمان الاستقرار الإقليمي. كما شدد على ضرورة تبادل الخبرات ومناقشة الإجراءات ذات الأولوية لمواجهة التهديدات الخارجية والداخلية، وحماية المواطنين بصورة أكثر فاعلية. وأعرب بوتين عن ثقته بأن الاجتماع السنوي سيحقق نتائج إيجابية، وبسهم في تطوير التعاون الأمني بين الدول الأعضاء وتعزيز التنسيق المشترك لمواجهة التحديات الراهنة.



عريضة بريطانية تطالب بالتحقيق في دور لندن بحرب غزة

تجاوزت عريضة إلكترونية في بريطانيا حاجز ١٠٠ ألف توقيع، مطالبة بإجراء تحقيق عام مستقل في دور الحكومة البريطانية وعلاقاتها العسكرية والاقتصادية والسياسية مع كيان الاحتلال منذ بدء حرب الإبادة الصهيونية على غزة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣. ووفق صحيفة «ذا ناشونال»، فإن بلوغ العريضة هذا العدد من التوقيعات يضعها أمام مرحلة النظر في مناقشتها داخل البرلمان البريطاني. ويهدف التحقيق المقترح إلى الكشف عن تفاصيل توريد الأسلحة، واستخدام طائرات المراقبة وقواعد سلاح الجو الملكي، إضافة إلى القرارات الحكومية والمشورة القانونية المقدمة للوزراء. ودعا الزعيم السابق لحزب العمال جيريمي كوربين البرلمان إلى تخصيص وقت لمناقشة القضية، مؤكداً ضرورة كشف حقيقة الدور البريطاني ومحاسبة المسؤولين.

الصين تعزز قدراتها البحرية في المحيط الهادئ

أجرت البحرية الصينية مناورات عسكرية في غرب المحيط الهادئ بمشاركة حاملة الطائرات «لياونينغ» وتشكيلات بحرية أخرى، بتاريخ ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦، في إطار تعزيز قدراتها القتالية بعيدة المدى واختبار جاهزيتها في أعالي البحار. وأكدت بكين أن تدريبات الحاملة تندرج ضمن برنامج سنوي روتيني، ولا تستهدف أي دولة بعينها. وتأتي هذه التحركات في سياق النشاط البحري الصيني المتزايد، بما يعكس حرص بكين على حماية مصالحها وتعزيز قدراتها الدفاعية في المنطقة. وفي المقابل، تواصل تايوان مراقبة التحركات الصينية والتنسيق الاستخباراتي مع حلفائها، وسط تصاعد التوترات الإقليمية وقبيل القمة المرتقبة بين الرئيسين الصيني والأمريكي.

تُربك حسابات الأنظمة التقليدية

«جيل زد» يشعل احتجاجات الغرب.. ثورة شبابية عابرة للحدود



الوفاق/ من شوارع صربيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا، إلى الولايات المتحدة، وصولاً إلى البيرو والمكسيك ودول أميركا اللاتينية، يتقدم جيل زد إلى واجهة المشهد السياسي، معلناً أن زمن الصمت والطاعة لم يعد مقبولاً.

فمن الفساد وغياب المحاسبة، إلى البطالة وأزمة السكن وغلاء المعيشة وتراجع الخدمات العامة، تتراكم أسباب الغضب وتدفع الشباب إلى الشارع، ليس للمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية فحسب، بل للمشاركة في تقرير مستقبلهم والتأثير في صناعة القرار. إنه جيل نشأ في عصر الإنترنت والانفتاح وتدفق المعلومات، لكنه وجد نفسه أمام واقع تحكمه نخب تقليدية ووعود إصلاحية لم تعد تقنعه. واليوم، يرفع صوته في مواجهة التهميش والاحتواء، موجهاً رسالة واضحة: لن نقبل أن يُصاغ مستقبلنا من دوننا.

«جيل زد» .. من جيل التكنولوجيا إلى جيل الاحتجاج السياسي

يُطلق مصطلح «جيل زد» على الفئة التي وُلدت تقريباً بين أواخر التسعينيات وبداية العقد الثاني من الألفية الجديدة. وهو جيل تشكّل وعيه في ظل انتشار الإنترنت والهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي، وشهد منذ طفولته تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية متسارعة.

وعلى خلاف أجيال سابقة، لم يعد هذا الجيل يعتمد حصراً على وسائل الإعلام التقليدية أو الأحزاب والنقابات للحصول على المعلومات وتشكيل مواقفه. فهو يتابع الأحداث مباشرة، ويقارن بين التجارب السياسية في الدول المختلفة، ويتفاعل مع القضايا المحلية والعالمية في الوقت نفسه.

وقد ساهم هذا الانفتاح في تشكيل وعي سياسي عابر للحدود، إذ بات الشاب في باريس أو برلين أو نيويورك قادراً على متابعة احتجاجات تجري في بلد آخر، والتفاعل معها، واستلهام أساليب التعبئة والتنظيم منها.

لكن التحول الأهم لا يكمن في استخدام التكنولوجيا وحدها، بل في تغير نظرة الشباب إلى المشاركة السياسية. فبدلاً من الاكتفاء بالتصويت أو الانتماء الحزبي، أصبح الاحتجاج والتعبير الرقمي والمبادرات المستقلة وسائل أساسية للتأثير في المجال العام.

من الأزمات الاقتصادية إلى أزمة الثقة.. لماذا يتمرد الشباب؟

باتت هذه الاحتجاجات تعبيراً عن تصدّع أعمق في العلاقة بين الشباب والدولة، وعن اتساع الفجوة بين تطلعات جيل نشأ على وعود الانفتاح والفرص والمساواة، وواقع يواجه فيه انسداداً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. فمن صربيا إلى فرنسا، ومن الجامعات الأميركية إلى شوارع أميركا اللاتينية، يتقدم الشباب إلى واجهة الاحتجاج، لا للمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية فحسب، بل للاعتراض على منظومات يرون أنها تعيد إنتاج الفساد والمحسوبية، وتوزّع الفرص بصورة غير عادلة، وتُبقيهم خارج دوائر صنع القرار.

اقتصادياً، يواجه «جيل زد» معادلة شديدة التعقيد: سنوات طويلة من التعليم لم تعد تضمن وظيفة مستقرة، والعمل لم يعد بالضرورة طريقاً إلى الاستقلال المادي، والسكن تحول في مدن كثيرة إلى عبء يستنزف الدخل ويؤجل الاستقرار وتأسيس الأسر. وفي أوروبا، تتسع مخاوف الشباب من صعوبة الانتقال من التعليم إلى سوق العمل، ومن ارتفاع تكاليف السكن وتراجع القدرة على بناء حياة مستقلة، بما يضعف الثقة بالوعود التقليدية التي ربطت الاجتهاد والتحصيل العلمي بتحقيق الأمان الاجتماعي.

أما في الولايات المتحدة، فتتراكم أعباء الديون التعليمية والرعاية الصحية وارتفاع الإيجارات، في وقت يجد فيه كثير من الشباب أنفسهم أمام سوق عمل تنافسي لا يوفر بالضرورة الاستقرار الذي يطمحون إليه. وفي أميركا اللاتينية، تتخذ الأزمة طابعاً أكثر حدة بفعل الفقر والبطالة واتساع التفاوت الاجتماعي وضعف الخدمات العامة، فضلاً عن شعور قطاعات واسعة من الشباب بأن فرص التقدم لا تتحدد بالكفاءة وحدها، بل تتأثر أيضاً بالموقع الاجتماعي والاقتصادي والقدرة على الوصول إلى النفوذ والموارد.

وسائل التواصل الاجتماعي.. المحرك الرقمي لانتفاضة «جيل زد»

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أحد أبرز مصادر قوة «جيل زد»، إذ منحت الشباب مساحة غير مسبوقة للتعبير عن الغضب، وكشف التجاوزات، وتحدي الروايات الرسمية، بعيداً عن قيود الإعلام التقليدي. فلم تعد التعبئة تحتاج إلى قيادة مركزية؛ إذ يمكن لمنشور أو مقطع مصور أن يشعل نقاشاً عالمياً ويحشد آلاف الشباب في الشوارع خلال ساعات.

وقد برز ذلك بوضوح في الحراك التضامني مع فلسطين، خصوصاً خلال حرب الإبادة الصهيونية على غزة، حيث ساهمت المنصات الرقمية في نقل مشاهد الدمار والمعاناة، وتوسيع الاحتجاجات الطلابية في الجامعات الأميركية والأوروبية، وتحويل القضية الفلسطينية إلى محور نقاش عالمي.

فالتحدي لم يعد إيصال الصوت، بل تحويل الزخم الرقمي إلى تنظيم شبابي مستدام وضغط مجتمعي قادر على إحداث تغيير.

القمع الأمني يوسّع المواجهة.. عندما تفقد الدولة ثقة الشباب

وتزداد هذه الفجوة اتساعاً عندما تواجه السلطات الاحتجاجات بالاعتقالات أو القوة المفرطة، إذ قد تؤدي الاستجابة الأمنية إلى تغيير طبيعة المطالب نفسها. فالمظاهرات التي تبدأ بالاحتجاج على الأوضاع المعيشية قد تتحول إلى حراك يدافع عن الحريات والكرامة والمساءلة، بعدما يصبح سلوك السلطة جزءاً من المشكلة وليس مجرد رد عليها.

وتقدم تجارب دولية مؤشرات واضحة على تصاعد المواجهة بين الأجيال الشابة والسلطات، وعلى تحول الاحتجاجات من المطالبة بالإصلاح إلى مواجهة القمع الأمني. ففي الولايات المتحدة، شهدت الجامعات عام ٢٠٢٤ موجة احتجاجات طلابية واسعة تضامناً مع فلسطين، واجهتها السلطات بحملات أمنية شملت اقتحام الحرم الجامعي وتفكيك المخيمات الطلابية واعتقال أكثر من ٢١٠٠ متظاهر في عشرات الجامعات، في مشاهد أعادت فتح النقاش حول حدود حرية التعبير وحق الطلاب في الاحتجاج.

أما في أوروبا، فلم تكن المواجهة أقل حدة؛ ففي فرنسا، تحولت الاحتجاجات ضد إصلاح نظام التقاعد عام ٢٠٢٣ إلى مواجهات واسعة مع الشرطة، وسط اتهامات باستخدام القوة المفرطة والاعتقالات التعسفية، فيما شهدت ألمانيا تدخلات أمنية عنيفة ضد ناشطين بيئيين ومتظاهرين سلميين، شملت استخدام القوة الجسدية ووسائل تفريق الحشود. ولم تقتصر هذه الممارسات على بلدين، إذ وثقت منظمة العفو الدولية في تقريرها عن ٢١ دولة أوروبية نمطاً متزايداً من التضييق على الاحتجاج السلمي، شمل الاعتقالات واستخدام القوة المفرطة وإصابات خطيرة بين المتظاهرين. وفي أميركا اللاتينية، وصلت المواجهة إلى مستويات أكثر دموية؛ ففي بيرو، واجهت الاحتجاجات ضد حكومة دينا بولوارتي خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ رداً أمنياً عنيفاً، أسفر عن مقتل ٤٩ متظاهراً ومارّاً، وإصابة أكثر من ألف شخص، وفق توثيق هيومن رايتس ووتش، التي أشارت إلى استخدام قوات الأمن الرصاص الحي ضد المحتجين.

وتكشف هذه النماذج أن اتساع الحراك الشبابي لم يعد يقابَل دائماً بالحوار والاستجابة للمطالب، بل بات يصطدم في حالات عديدة بالاعتقالات والتفريق بالقوة والملاحقات الأمنية.

ختاماً، لم يعد «جيل زد» مجرد قوة احتجاجية، بل بات تحدياً للأحزاب والمؤسسات التقليدية، بعدما فقد ثقته بالوعود السياسية والخطابات القديمة. فهو لا يكتفي برفض الواقع، بل يطالب بالمحاسبة والشفافية والعدالة والمشاركة في صناعة القرار. لكن قدرته على إحداث تغيير حقيقي ستتوقف على تحويل غضبه إلى تنظيم مستدام وبرامج وبدائل سياسية واضحة.

يمثل «جيل زد» تحدياً للمؤسسات التقليدية، ويتوقف تأثيره السياسي على تحويل غضبه إلى تنظيم مستدام وبدائل سياسية واضحة

مشروع استيطاني جديد في الضفة الغربية المحتلة



كشفت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦، عن مشروع استيطاني جديد في مستوطنة «جفاعوت»، الواقعة غرب مدينة بيت لحم، يتضمن في مرحلته الأولى إنشاء ٧٣٢ وحدة استيطانية، إلى جانب مبانٍ تجارية ومؤسسات ومرافق عامة.

وأوضحت الهيئة أن سلطات الاحتلال نشرت، الأحد ٨ نوفمبر/تشرين الثاني، عطاءً يحمل الرقم ٢٠٢٦/٢٦١، يشمل إقامة مبانٍ سكنية متعددة الطوابق، إضافة إلى منشآت تجارية ومؤسسات عامة. وحددت الوثائق الأول من ديسمبر/كانون الأول المقبل موعدًا لفتح تقديم العروض، والثامن والعشرين من الشهر نفسه موعدًا لإغلاقها.

وتزامن العطاء مع نشر عطاء آخر يحمل الرقم ٢٠٢٦/٢٦٣، لتسويق قطعة أرض مخصصة للتجارة والتشغيل والمباني والمؤسسات العامة في الموقع ذاته.

وأكدت الهيئة أن اقتران العطاءين يكشف عن توجه استيطاني يتجاوز زيادة الوحدات السكنية، ليشمل توفير مكونات اقتصادية وخدمية تهدف إلى دعم استدامة المشروع وترسيخ الوجود الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية في محافظة بيت لحم.

وأضافت أن طرح العطاءات يمثل انتقالًا من مرحلة إقرار المخططات إلى تسويق الأراضي وفتح المجال أمام الشركات والمطورين للتنافس على تنفيذ المشروع، بما يمهد لإبرام العقود وإنشاء الوحدات والمرافق المرتبطة بها. وشددت على أن نشر العطاء لا يعني بدء أعمال البناء فعليًا، لكنه يشكل خطوة عملية متقدمة نحو تحويل المخططات إلى واقع على الأرض.

وفي سياقٍ متصل، أفادت بيانات الهيئة بنشر ما لا يقل عن ٢٨ عطاءً لتسويق الأراضي في الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة، منذ بداية عام ٢٠٢٦ وحتى ٨ نوفمبر/تشرين الثاني. وشملت هذه العطاءات ١٨ طرحًا ذا مكون سكني، تضمنت مجتمعة ٧,٨١٥ وحدة استيطانية، إلى جانب عشرة عطاءات مخصصة لاستخدامات غير سكنية.

قمة ترامب وشي وبوتين مهددة بفشل الحسابات الأميركية



تواجه الولايات المتحدة اختباراً دبلوماسياً جديداً مع تصاعد الخلافات مع الصين بشأن القمة الثلاثية المحتملة التي تجمع دونالد ترامب بنظيريه الصيني شي جين بينغ والروسي فلاديمير بوتين، والمقرر عقدها يومي ١٨ و١٩ نوفمبر/تشرين الثاني الجاري في جنوب الصين، على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ «أبيك». ويكشف الخلاف عن صعوبة تمرير واشنطن أجندتها الدولية في ظل صعود أدوار بكين وموسكو وتمسكهما باستقلالية قراراتهما.

ووفق صحيفة «وول ستريت جورنال»، تريد بكين قمة محكومة بجدول أعمال واضح ونتائج متفق عليها مسبقاً، مع بيانات معدة سلفاً ومساحة محدودة للنقاش المفتوح، في حين تضغط إدارة ترامب لعقد اجتماع أكثر مرونة يسمح بحوار مباشر. ويعكس هذا التباين رفض الصين الدخول في ترتيبات قد تتحول إلى منصة لفرض المطالب الأميركية أو انتزاع تنازلات سياسية منها. ويبرز الملف النووي بوصفه إحدى ساحات المواجهة، إذ تسعى واشنطن إلى جرّ بكين إلى مفاوضات ثلاثية لضبط التسلح، رغم تحفظ الصين على المشاركة، خصوصاً أن ترسانتها النووية أصغر من الترسانتين الأميركية والروسية.

في المقابل، يسعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى استثمار اللقاء المحتمل لتعزيز موقع موسكو في المفاوضات بشأن أوكرانيا، بينما تراهن بكين على توظيف القمة لتكريس مكانتها قوة دولية مستقلة.

وبينما تحاول واشنطن الحفاظ على نفوذها وفرض أولوياتها، تكشف هذه الخلافات عن تراجع قدرتها على احتكار القرار الدولي، وعن عالم تتزايد فيه مراكز القوة التي لم تعد تقبل بالإملاءات الأميركية. ومع اقتراب موعد القمة، يبقى انعقادها مرهوناً بتفاهمات لم تُحسم بعد.